ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

4 يونيو 2024

ترشيد دعم "الخبز" بهدف استدامة الدعم

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

22 معلومة مصورة

23 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

23 قضية الدعم: بين رؤية الحكومة واحتياجات المواطنين

29 قراءة في الاقتصاد المصري بعد أكثر من شهرين من التعويم

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلا بكم في عدد جديد حافل بالأخبار الإيجابية، فالبداية بإعلان السيد رئيس مجلس الوزراء المصري عن ترشيد دعم الخبز بهدف التوجه نحو استدامته على أن يتم تطبيق الأسعار الجديدة بداية من أول يونيو، لكن هناك المزيد من الأخبار الاقتصادية الإيجابية على مدار الأسبوع والتي تتمثل في تحقيق السياحة المصرية إنجازًا كبيرًا في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، وسداد مستحقات شركات النفط، والعديد من الأخبار الأخرى، نتمنى لكم قراءة ممتعة.

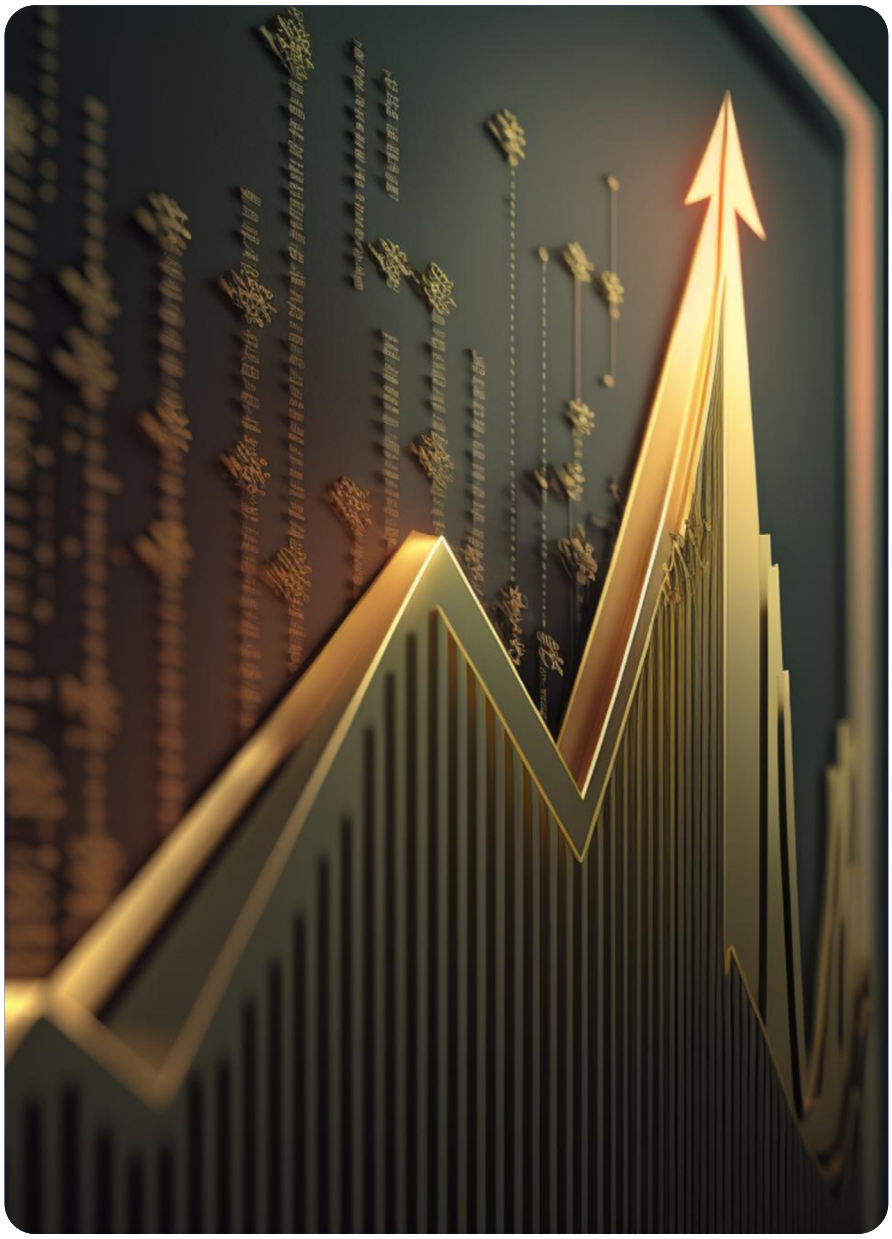

أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار المحلية

- **ترشيد دعم الخبز والكهرباء**

قررت الحكومة ترشيد دعم الخبز وإعادة تسعيره بسعر 0.20 قرشًا للرغيف اعتبارًا من الأول من يونيو بدلًا من 5 قروش في مايو . هذه الزيادة هي الأولى منذ 36 عامًا وهي الفترة الأطول في تاريخ مصر التي لم تتحرك فيها سعر سلعة غذائية بعينها في ظل التطورات الديمغرافية التي حدثت بمصر والعالم من ارتفاع في معدلات التضخم والزيادة في التعداد السكاني، ظل سعر تلك السلعة ثابتًا وسط كل تلك التغيرات، وهو ما تطلب اتباع سياسة ترشيد الدعم للحفاظ على قدرة الدولة المصرية على تقديم دعم مستدام، المزيد من التفاصيل حول تسعير الخبز خلال الفترات الزمنية المختلفة من تاريخ مصر وحول حجم الدعم الذي تقدمه الحكومة المصرية تجدونه من خلال المعلومة المصورة.

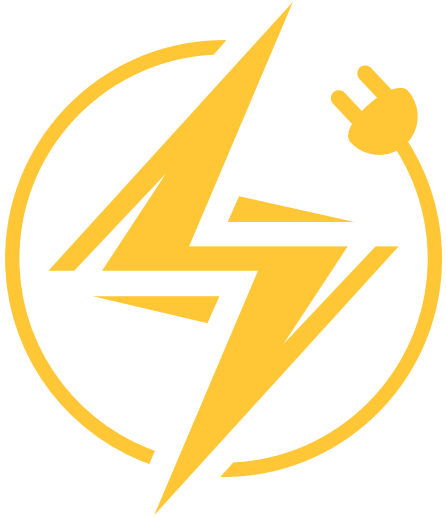

ومن الجدير بالذكر أن الحصة التموينية للمواطن حاليًا تبلغ خمسة أرغفة يوميًا ويمكن أن يشتري نصيب ثلاثة أيام تالية في يوم واحد بما يمكنه من حصوله

على 15 رغيفًا، وعليه تحصل الأسرة المكونة من أب وأم وطفلين مقيدين في بطاقة التموين على حوالي 20 رغيفًا يوميًا مقابل 1 جنيه، بينما تبلغ التكلفة الحقيقية الحرة «العادلة» لتلك الأرغفة حوالي 25 جم، أي أن الدولة تتحمل حوالي 24 جم عن كل حصة منصرفة مكونة من 20 رغيفًا بينما يتحمل المواطن 1 جم، وفقًا لقرار رئيس الوزراء المصري بخفض الدعم على رغيف الخبز اليوم ليصبح سعره 20 قرشًا بديلًا عن 5 قروش، يحصل المواطن على حصته «خمسة أرغفة يوميًا» بمبلغ 1 جنيه مصري، وتحصل الأسرة المكونة من 4 أفراد على حصتها 20 رغيفًا بمبلغ 4 جنيهات، بينما تتحمل الدولة حوالي 21 جم عن تلك الحصة أي أن رغيف الخبز المصري لا يزال مدعومًا بنسبة 84% من تكلفته، وهو ما يعني أن دعم الخبز لا يزال يكلف الموازنة العامة للدولة بحوالي 97.7 مليار جم.

تلك الخطوات الحكومية لإعادة تسعير المنتجات المدعومة التي تقدمها في ظل سياسة استدامة الدعم التي تتبناها الدولة المصرية والتي من المخطط أنها ستدعم قدرة الدولة على الاستمرار في توفير الدعم المالي والخدمات الاجتماعية لمواطنيها على المدى الطويل دون أن يؤدي ذلك إلى مشكلات مالية مثل زيادة العجز في الميزانية أو الديون العامة لتحقيق ذلك.

وتعتزم الحكومة أيضًا رفع ترشيد دعم الكهرباء في يوليو مع بداية العام المالي الجديد، تلك القرارات تأتي بعد يومين من تصريحات رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، حيث أشار إلى «ضرورة تحريك سعر رغيف الخبز المدعم ليتناسب مع الزيادة

الكبيرة في الأسعار». كما أشار إلى نية الحكومة رفع أسعار الكهرباء، وأوضح أن وزارة الكهرباء تعمل على خطة لرفع الدعم عن الكهرباء بالكامل على مدى السنوات الأربع المقبلة.

- **زيادات مرتقبة في أسعار 200 صنف دوائي**

من المتوقع أن تشهد أسعار 200 صنف من المستحضرات الطبية زيادة جديدة بنسب تتراوح بين 5 إلى 20% في الأسبوع المقبل، حيث ستشمل هذه الزيادات حوالي 1500 دواء على مدار الـ 12 شهرًا المقبلة. تعتزم شركات الأدوية زيادة الأصناف الأكثر مبيعا لها، وسيتم تحديد الزيادات بناءً على زيادة تكلفة الإنتاج ونوعية الدواء، ومن المقرر إعادة مراجعة السوق ودراسة أسعار الأدوية خلال ثلاثة أشهر، حيث سيتم تسعير الدواء وفقًا لسعر الجنيه المصري أمام الدولار. يأتي هذا القرار بعد طلب شركات الأدوية في البداية رفع الأسعار بنسبة 50%، لكن تم الاتفاق على زيادة محدودة في حدود 25%، بعد الاجتماع مع هيئة الدواء المصرية، وتأتي هذه الزيادات في سياق تصريحات رئيس الوزراء مصطفى مدبولي التي أشار فيها إلى إمكانية رفع أسعار الخبز المدعوم والوقود والكهرباء في الفترة المقبلة.

- **مجلس الوزراء يوجه الوزارات بالتنازل عن الأرصدة الدولارية للبنك المركزي**

أصدر مجلس الوزراء تعليمات جديدة تقضي بأن تتنازل الوزارات والجهات الحكومية عن أرصدتها الدولارية لصالح البنك المركزي المصري، على أن تحصل على ما يعادلها بالجنيه المصري. من المتوقع

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

أن يساهم ذلك القرار في تعزيز الاحتياطي النقدي للبنك المركزي، ويحسن من الاستقرار المالي ويدعم قدرة مصر على تسعير الجنيه المصري وتعزيز قدرات الدولة على تلبية الاحتياجات الاستيرادية بالدولة المصرية.

- **الحكومة تفكر في فرض المزيد من القيود على الواردات**

تدرس الحكومة المصرية، بالتعاون مع البنك المركزي، فرض قيود جديدة على الواردات بهدف تخفيف أزمة العملات الأجنبية. تشمل هذه القيود حظر استيراد بعض السلع بالكامل، مثل السيارات الجديدة، لفترة محددة، وتحديد نوعية وكيفية السلع التي يُسمح للشركات باستيرادها. تنص الضوابط المقترحة على ضرورة أن تستورد الشركات فقط السلع والمواد المباشرة لعملياتها، بدلًا من استخدام إيراداتها التصديرية في تمويل واردات أخرى غير متعلقة بأعمالها، يهدف هذا الإجراء إلى تقييد ممارسة بعض الشركات اللجوء إلى استخدام إيراداتها التصديرية في استيراد السلع لصالح شركات أخرى، وهو ما تأمل الحكومة في تقييده. تهدف هذه السياسات الجديدة إلى تحسين استخدام العملات الأجنبية وتعزيز استقرار السوق المالية في مصر.

- **شركة ثاندر - وشركة سي أي كابيتال يتوسع خارجيًا والرقابة المالية بمصر تعلن شروط منح رخص «الروبو أدفايزور»**

حصلت منصة الاستثمار الرقمي المحلية «ثاندر» على موافقة سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق «أبو ظبي» العالمي لدخول السوق الإماراتية، وفقًا لبيان صادر عن الشركة

الناشئة. هذا يفتح أمامها الفرص لتوسيع نشاطها في المنطقة وتعزيز حضورها في الأسواق المالية الدولية، وفي السياق نفسه، أعلنت شركة سي آي كابيتال نيتها التوسع في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال إطلاق نشاط بنك الاستثمار في السعودية والإمارات. وأوضح الرئيس التنفيذي هشام جوهر أن العوامل التي دفعت الشركة نحو هذه الأسواق تشمل «مقومات النمو الكبيرة، وعمق السوق، والاهتمام الكبير من المستثمرين».

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية ضوابط جديدة للحصول على ترخيص تقديم خدمات المستشار المالي الآلي، المعروف باسم «الروبو أدفايزور». وفقًا لكتاب دوري صادر عن الهيئة، أنه يجب ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع لشركات إدارة الأصول الراغبة في تقديم هذه الخدمات عن 15 مليون جنيه. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الشركات تقديم تقارير ربع سنوية عن أداء الخدمة ونتائجها.

- **نظام رقابة سابق على عمليات الدمج والاستحواذ**

من المزمع أن يطلق جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية نظام الرقابة المسبقة على عمليات الدمج والاستحواذ اعتبارًا من الأسبوع المقبل.
وستكون الشركات المهتمة بإجراء عمليات دمج واستحواذ ملزمة بالحصول على موافقة الجهاز قبل بدء هذه العمليات، ابتداءً من الأول من يونيو.

- **الحكومة تسدد جزءًا من المستحقات المتأخرة لشركات النفط العالمية**

صرح رئيس الوزراء مصطفى مدبولي بأن الحكومة ستبدأ في سداد 20-25% من المستحقات المتأخرة لشركات النفط والغاز العالمية اعتبارًا من الأسبوع المقبل. وقد تم الاتفاق على جدول زمني لسداد هذه المستحقات بعد التفاوض بين الحكومة والشركاء الدوليين.

- **هيئة الرقابة المالية توافق على عرض استحواذ إليكترا إنفستمنت هولدينج على حصة في السويدي إليكتريك**

وافقت هيئة الرقابة المالية على عرض استحواذ شركة إليكترا إنفستمنت هولدينج الإماراتية على حصة تبلغ 24.5% من السويدي إليكتريك، وفقًا لبيان الهيئة، ومن المقرر أن تدفع إلكترا مبلغ 1.05 دولار (49.63 جنيهًا بسعر الصرف الحالي) لكل سهم، وهو مستوى أعلى من سعر السهم في السويدي إليكتريك يوم الأربعاء البالغ 44.3 جنيهًا (0.94 دولار). تبلغ القيمة الإجمالية للصفقة 560 مليون دولار، الآن نحن في انتظار الخطوة التالية المتمثلة في إعلان السويدي إيليكتريك تعيين مستشار مالي مستقل لتحديد قيمة السهم العاجلة، مع توفير إيضاحات عن جدوى استمرار قيد السهم بسوق الأوراق المالية المصرية بعد الاستحواذ عليها خلال فترة 15 يومًا.

- **مصر تستهدف استقطاب 16.5 مليون سائح في عام 2024**

تسعى وزارة السياحة في مصر لجذب ما بين 15.5 إلى 16.5 مليون سائح في عام 2024، وهو رقم يعكس تقلبات الأوضاع الإقليمية، وفقًا لتصريحات وزير السياحة أحمد عيسى.

على الرغم من تراجع التوقعات من الأعوام السابقة، فإن هذه الأرقام تظل رقمًا قياسيًا جديدًا للسياحة المصرية. ومن الملحوظ أن الحد الأدنى من هذه التوقعات يبقى أعلى من عدد السياح الذين زاروا مصر في عام 2023، حيث بلغوا نحو 15 مليون سائح. ومن الجدير بالذكر أن أعداد السياح القادمين إلى مصر قد شهدت زيادة بنسبة 27% على أساس سنوي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، وشكل السياح العرب حوالي 54% من إجمالي عدد السائحين، ويعد ذلك إنجازًا ومؤشرًا إيجابيًا على تعافي قطاع السياحة في مصر واستعادته لقوته وجاذبيته في السوق العالمية.

الأخبار الإقليمية

- **دبي تسعى للتحول إلى وجهة سياحية دائمة**

تتطلع دبي إلى إضافة المزيد من الطاقة الاستيعابية لشركات الطيران وذلك عبر قواعد التأشيرة الجديدة وزيادة سعة الرحلات الجوية بهدف جذب المزيد من الزوار إلى البلاد، في ظل سعيها للتحول من دورها كمركز للسفر الدولي ووجهة سياحية قصيرة الأجل.

تُعد أفريقيا من بين المناطق التي تستهدفها المدينة، إذ أعلنت شركة طيران الإمارات الرائدة في دبي هذا الشهر أنها ستعيد تشغيل رحلاتها إلى نيجيريا اعتبارًا من أول أكتوبر. كما تسعى دبي أيضًا إلى الترويج لنفسها كوجهة سياحية على مدار العام، حيث تروج لرياضات مثل «البادل» -وهي لعبة شهيرة تجمع بين التنس والإسكواش- والتسوق الداخلي، للتغلب على صورتها كوجهة شديدة الحرارة يُفضَّل تجنب زيارتها في أشهر الصيف.

- **محافظ بنك إسرائيل: تكلفة الحرب على غزة تصل إلى 67 مليار دولار**

تكبدت إسرائيل تكاليف بلغت 60 مليار شيكل (16 مليار دولار) بعد سبعة أشهر من الحرب، ليقترب عجز ميزانيتها من تجاوز هدف هذا العام. وأظهرت بيانات وزارة المالية المنشورة الشهر الحالي أن العجز المالي المستمر لمدة 12 شهرًا تضخم إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي في أبريل، وهو أعلى من تقديرات الحكومة البالغة 6.6% لعام 2024 بأكمله.

- **البنك الدولي: 4 تحديات تعيق تقدم التعليم في الخليج**

رغم تحّسن نتائج تعلم الطلاب في دول الخليج، إلا أن أداء المنطقة جاء دون المعايير الدولية؛ مما يؤكد الحاجة إلى استثمارات كبيرة في التعليم عالي الجودة لتمكين رأس المال البشري، بحسب البنك الدولي والذي أشار في تقرير جديد إلى أن التقدم المنشود يصطدم بـ 4 عوامل؛ هي تفضيل الشهادات على المهارات، وأساليب التدريس قديمة، ومركزية صنع القرار، ومقاومة التحديث.

- **رونالدو و«بينانس» يطلقان رموز NFT «الطريق إلى السعودية»**

كشف أسطورة كرة القدم كريستيانو رونالدو ومنصة بينانس (Binance) عن مجموعة من الرموز غير القابلة للاستبدال (NFT) تحمل اسم «For Ever Worldwide: الطريق إلى المملكة العربية السعودية». المجموعة الجديدة، ترسم أهم مراحل مسيرة رونالدو الكروية، من بداياته المتواضعة في مدينة ماديرا البرتغالية إلى أن أصبح أيقونة رياضية عالمية. سيتم إطلاق مجموعة الرموز على دفعتين خلال الموسم الكروي القادم، على أن تُختتم بمزاد في يونيو لمجموعة ثمينة ومحدودة من رموز نادرة (SSR). تقدّم الرموز غير القابلة للاستبدال مقتطفات من مسيرة رونالدو الكروية، من ماديرا ولشبونة في البرتغال، إلى مانشستر الإنجليزية، مرورًا بالعاصمة الإسبانية مدريد، ومدينة تورينو الإيطالية، وصولًا إلى السعودية. واعتبر رونالدو أنه بتحويل رحلته في عالم كرة القدم إلى NFT «يمكن لهذه اللحظات أن تُخلّد إلى الأبد».

- **الإمارات توقع اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع كوريا الجنوبية**

وقعت كوريا الجنوبية والإمارات اليوم الأربعاء اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة لتحرير التجارة بين البلدين، وتعد اتفاقية الشراكة التاسعة التي توقعها الإمارات و»تسمح بتحرير أكثر من 99% من السلع الإماراتية التي تدخل السوق الكورية، وأكثر من 80% من المنتجات التي تدخل من كوريا لدولة الإمارات».

الاتفاقية ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي للإمارات 1.17% بحلول 2032، و2.26% للناتج المحلي الكوري بحلول العام ذاته.

- **الصندوق السيادي السعودي يدخل عالم الاستثمار بالفضاء عبر إطلاقه «نيو»**

أطلق صندوق الاستثمارات العامة السعودي «مجموعة نيو للفضاء» (NSG)، كشركة وطنية متخصصة في قطاع الفضاء وخدمات الأقمار الصناعية، وتطوير القدرات بما يسهم بتعزيز مكانة القطاع المحلي في هذا المجال المتنامي عالميًا. تتوقع السعودية أن يتجاوز نمو قطاع الفضاء محليًا المعدلات العالمية، لتصل الزيادة السنوية المركبة إلى ما بين 11 و13% حتى 2035 مقارنة بـ 9% عالميًا.

- **الإمارات تخصص 1.4 مليار دولار لدعم القطاع الصناعي هذا العام**

خصصت الإمارات عبر مصرفها التنموي نحو 5 مليارات درهم (1.4 مليار دولار) لتسريع نمو قطاع الصناعة، ويشمل التمويل الذي سيوفره «مصرف الإمارات للتنمية» هذا العام، مليار درهم لدعم عمليات التمويل المشتركة مع المصارف التجارية من خلال برنامج ضمان التمويل والصفقات متعددة الأطراف.

- **موانئ دبي تضخ 250 مليون دولار لتطوير منطقة لوجستية بميناء جدة السعودي**

كانت اتفاقية المشروع بين موانئ دبي والهيئة العامة للموانئ السعودية وُقّعت قبل نحو عامين، في إطار امتياز مدته 30 عامًا. وتمّ الإعلان حينها عن استثمار بقيمة 133 مليون دولار لتطوير المنطقة اللوجستية، وتعتزم مجموعة موانئ دبي

العالميــة (DP World) اســتثمار 900 مليــون ريــال (250 مليــون دولار) لبنـاء منطقـة لوجسـتية تابعة لهـا بمينـاء جـدة الإسلامـي، ليصـل حجـم اسـتثمارات المجموعـة فـي السـعودية إلـى حوالـي 4 مليـارات ريـال (أكثـر مـن مليـار دولار).

- **إيران تقر خطة لرفع إنتاج النفط إلى 4 ملايين برميل يوميًا**

أقـرت إيـران خطـة لرفـع إنتاجها مـن النفط إلـى 4 ملايين برميـل يوميًا، وفـق وكالـة تسـنيم الإيرانيـة للأنباء يـوم الأحـد. غيـر أن تقريـر الوكالـة شـبه الحكومية لم يكشـف عن أي جـدول زمنـي لتحقيق هـذا الهدف.

وتنتـج إيـران، العضـو فـي منظمـة البلـدان المصـدرة للبتـرول (أوبـك)، حوالـي 3.4 ملايين برميـل يوميًا مـن النفط الخام، بحسـب تصريحات سـابقة لوزيـر النفـط جـواد أوجي، أشـار فيهـا إلى أن المسـتهدف للسـنة الماليـة 2024-2025، التي بدأت في 20 مـارس، الوصـول إلـى إنتـاج 4 ملايين برميـل يوميًا.

- **المغرب يستهدف 3 مليارات دولار من صناعة الألعاب الإلكترونية**

يسـتهدف المغـرب تطويـر صناعـة الألعـاب الإلكترونيـة لبلـوغ إيراداتها 30 مليـار درهـم (حوالـي3 مليـارات دولار)؛ ممـا يمثـل 1% مـن هـذه السـوق الواعـدة عبـر العالـم، بحسـب محمـد مهـدي بنسـعيد، وزيـر الشـباب والثقافـة والتواصـل

الأخبار العالمية

- **الاقتصاد الأمريكي ينمو بوتيرة أبطأ في الربع الأول مع تراجع التضخم**

أظهرت أرقام مكتب التحليل الاقتصادي الصادرة اليوم الخميس أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع 1.3% على أساس سنوي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، أي أقل من التقدير السابق البالغ 1.6%. وزاد محرك النمو الرئيسي للاقتصاد، الإنفاق الشخصي، بنسبة 2.0%، مقابل التقدير السابق البالغ 2.5%.

- **ضعف اليوان الصيني: السلطات الصينية تحث الشركات على تقليص شراء العملات الأجنبية**

انخفض اليوان الصيني إلى أدنى مستوى منذ نوفمبر مع تزايد الدلائل على أن صناع السياسات النقدية يسمحون للعملة بالانخفاض مقابل الدولار. فقد تراجع اليوان إلى 7.2485 يوان للدولار، وهو أضعف مستوى منذ نوفمبر. كانت العملة تتجه نحو التراجع مع قيام بنك الشعب الصيني بتخفيض سعر الصرف اليومي تدريجيًا إلى مستوى لم يشهده منذ أربعة أشهر.

استمرار تداعيات الأزمة العقارية الصينية: الصين تدرس فرض غرامة قياسية على «PWC» بسبب تدقيق ملفات إيفرغراند

تتأهب الصين لفرض غرامة قياسية على «برايس ووترهاوس كوبرز» (PwC) وتعليق بعض العمليات المحلية للشركة العالمية لمراجعة الحسابات، بسبب دورها في واحدة من أكبر قضايا الاحتيال المالي المزعومة في البلاد.

كما قلل اقتصاديون من تأثير حزمة الدعم العقاري في الصين على النمو، فمن المتوقع أن تؤدي محاولات الصين الأقوى لدعم سوق العقارات المحاصرة إلى تحسين آفاق النمو بشكل متواضع هذا العام، وفقًا لخبراء اقتصاديين استطلعت «بلومبرغ» آراءهم. فقد صرح سبعة من أصل 12 مشاركًا في استطلاع أولي أن حزمة الإنقاذ التي تم الكشف عنها في 17 مايو الجاري ستعطي دفعة تتراوح بين 0.1% و0.3% للناتج المحلي الإجمالي هذا العام. ويتوقع أربعة اقتصاديين مساهمة أقل من 0.1%، بينما يعتقد مشارك واحد أن هذه السياسات لن يكون لها أي تأثير. وارتفع متوسط توقعات النمو في عام 2024 إلى 4.9%.

- **«غوغل» تتعهد باستثمار مليارد دولار في ماليزيا**

إن الشركة ستستثمر 2.2 مليار دولار في ماليزيا، بالإضافة إلى تعهدات مماثلة لإندونيسيا وتايلاند. حيث تتنافس شركتا مايكروسوفت و«غوغل» بشدة على الريادة في مجال خدمات الذكاء الاصطناعي، حيث تسعى الشركتان إلى تبني العملاء لعروضهما في هذا المجال المزدهر.

- **ارتفاع قياسي باستثمارات صناديق التحوط في أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى (أو ما يطلق عليها العظماء السبع)**

بلغت استثمارات صناديق التحوط في أسهم شركات التكنولوجيا الأمريكية العملاقة مستوى قياسيًا مرتفعًا، بعد تقرير أرباح شركة «إنفيديا كورب» الذي فاق التوقعات الأسبوع الماضي، وفقًا لشركة الوساطة الرئيسية التابعة لمجموعة «غولدمان ساكس».

وأظهر التقرير أن ما يسمى بـ "العظماء السبعة»، وهي شركات «إنفيديا» و«أبل» و«أمازون» و«ميتا بلاتفورمز» و«ألفابت» و«تسلا» و«مايكروسوفت»، تمثل الآن حوالي 20.7% من إجمالي صافي استثمارات صناديق التحوط في الأسهم الأمريكية الفردية. فقد ارتفع مؤشر يتتبع أسهم شركات التكنولوجيا العملاقة منذ أن أثارت أرباح «إنفيديا» الفصلية دهشة وإعجاب المستثمرين مرة أخرى؛ مما يغذي الفورة التي تحيط بالذكاء الاصطناعي.

- **سعر القمح يقفز لأعلى مستوى في 9 أشهر وسط مخاوف تراجع المخزون**

لامس سعر القمح لفترة وجيزة أعلى مستوى له في أكثر من 9 أشهر، حيث تفاقمت المخاوف المرتبطة بالإمدادات نتيجة الطقس الجاف في أكبر الدول المنتجة واستمرار الحرب في أوكرانيا.

ارتفعت أسعار العقود المستقبلية في بورصة شيكاغو بنحو 3.3% في بداية التعاملات في آسيا. وخلال الأسابيع الماضية، خفض المحللون توقعات المحصول في روسيا، أكبر دولة مصدرة للقمح في العالم، فيما تتجه أوكرانيا إلى تسجيل أشد حالات الجفاف لها في مايو على الإطلاق. وتفاقمت المخاوف بعد انخفاض تاريخي في معدل هطول الأمطار في غرب أستراليا.

- **باكستان تتطلع لإحياء مشاريع مبادرة الحزام والطريق مع الصين**

تتطلع الحكومة الباكستانية الجديدة لضخ زخمٍ متجددٍ في المشاريع التي تندرج تحت مبادرة الحزام والطريق الصينية، في محاولة منها لإنعاش اقتصاد البلاد المتعثر.

- **الضغـوط التجاريـة ترفـع أسـعار الشـحن بوتيـرة تقتـرب مـن معـدلات أزمـة جائحـة كورونـا**

تظهـر تجـارة السـلع العالميـة علامـات علـى التسـارع فـي النمـو بعـد تراجـع العـام الماضـي؛ ممـا أدى إلـى ارتفـاع أسـعار الشـحن، وتذكيـر بعـض مديـري سلاسـل التوريـد بارتفـاع الطلـب الـذي عطـل التجـارة الدوليـة قبـل ثلاث سـنوات.

«هـذا الوضـع سـيعيد ذكريـات الفوضـى وأسـعار الشـحن البحـري التـي شـهدت ارتفاعًـا قياسـيًا أثنـاء الوبـاء»، وفقًـا لمـا قالتـه إميلـي ستوسـبول، كبيرة محللي قسـم الشـحن في «زينيتا» (Xeneta)، وهي شـركة تحليلات عمليات الشـحن يقـع مقرها في أوسـلو: «لقد تعلمت شـركات الشـحن دروسًـا بعد تفشي وباء كورونـا، ولجأ بعضهـا إلى زيادة وارداتها، قبـل موسـم الـذروة واحتمـال حدوث ضغـط على الطاقـة الاسـتيعابية».

- **ارتفاعـات كبـرى لأسـعار مجموعـة مـن السـلع الأساسـية العالميـة خلال هذا الأسـبوع**

شـهدت السـنة الجاريـة سلسـلة متتابعـة مـن ارتفاعـات أسـعار السـلع الأساسـية بفضـل قيـود العـرض وصعـود الطلـب وبعـض أنشـطة المضاربـة، حيـث ارتفعـت أسـعار أغلـب المـواد الخـام وفقًـا لمؤشـر بلومبـرغ للسـلع الأساسـية بنسـب لا تقـل عـن 25% علـى مـدى 3 شـهور مسـجلة أعلى مسـتوى لها منذ منتصف 2022، وفق حسـابات بلومبـرغ. مـن بيـن هـذه المـواد، الـكاكاو والنحـاس والنيـكل والفضـة والقصديـر والزنـك.

- **الصين تؤسس أكبر صندوق استثمار في الرقائق بقيمة 47.5 مليار دولار**

أسست الصين أكبر صندوق في البلاد للاستثمار في أشباه الموصلات لدعم تطوير صناعة الرقائق المحلية، في أحدث جهود تبذلها بكين لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وسط سعي الولايات المتحدة إلى تقييد نموها.

جمعت المرحلة الثالثة من تمويل الصندوق الوطني للاستثمار في صناعة الدوائر المتكاملة (NICIIF) أموالًا قدرها 344 مليار يوان (47.5 مليار دولار) من الحكومة المركزية وعدد من البنوك والشركات الحكومية، من بينها «إندستريال آند كوميرشال بنك أوف تشاينا»، بحسب «تيانيانتشا» (Tianyancha)، المنصة الإلكترونية التي تجمع بيانات تسجيل الشركات الرسمية.

- **فرنسا تعتزم تقليص إعانات البطالة وسط تفاقم عبء ديونها**

كشف رئيس وزراء فرنسا غابرييل أتال عن خطة لخفض إعانات البطالة الفرنسية في محاولةٍ للدفع قدمًا بالإصلاحات الاقتصادية للرئيس إيمانويل ماكرون. سيخفض الإصلاح الشامل المدة القصوى للرعاية الاجتماعية إلى 15 شهرًا من 18 شهرًا، وسيطيل فترة العمل المطلوبة للتأهل للحصول على المزايا. وتستهدف الحكومة أن تدخل التغييرات حيز التنفيذ في الأول من ديسمبر.

معلومة مصورة

”

تعد سياسة الدعم في مصر جزءًا لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويعد رغيف الخبز المصري رمزًا للدعم الحكومي غير المستدام، إذ ظل سعره ثابتًا خلال الثلاثة العقود الأخيرة دون الأخذ في الاعتبار بالتضخم والزيادة في مستويات الأجور، ومعدلات الزيادة في السكان والعديد من الأمور الأخرى التي شهدتها الدولة المصرية خلال العقود الماضية، فكيف تطور تسعير رغيف الخبز المصري خلال العقود الأخيرة؟ وما حجم إجمالي مخصصات الدعم في موازنة مصر للعام 2025/2024؟

“

تطور سعر رغيف الخبز المدعوم بمصر (قرش)

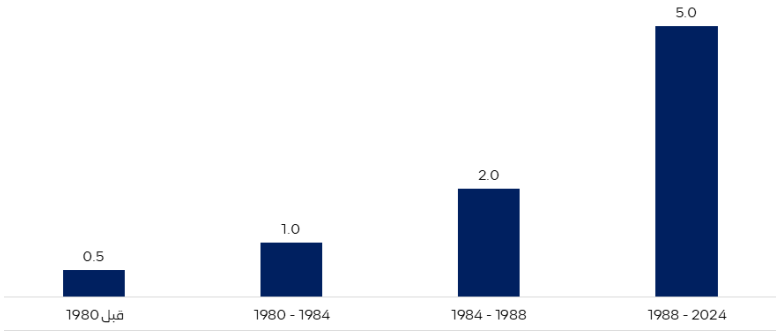

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية (مليار جم)

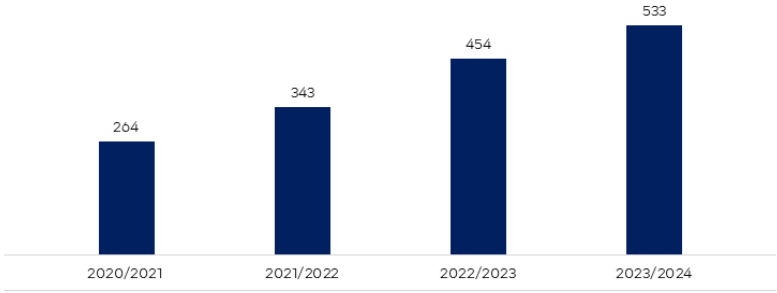

مقالات تحليلية

قضيــة الدعــم: بيــن رؤيــة الحكومــة واحتياجــات المواطنيــن

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعد الخبز من السلع الرئيسية على المائدة المصرية، ويعتمد عليه جموع المواطنين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية ومراحلهم العمرية. ويحظى الخبز بدعم كبير من قبل الدولة المصرية؛ إذ يعد سعره مستقرًا قرابة نحو ثلاثين عامًا ويستحوذ على النسبة الأكبر من دعم السلع التموينية. وفي ظل تحمل المواطنين لانعكاسات الأزمات المتلاحقة على الاقتصاد المصري، أعلنت الحكومة المصرية رفع سعر رغيف الخبز المدعوم من خمسة قروش إلى عشرين قرش اعتبارًا من يونيو الجاري، فما دوافع اتخاذ ذلك القرار، وما هو تأثيره المتوقع في المواطنين؟.

أوضاع سوق القمح في مصر

تعـد مصـر واحـدة مـن أكثـر الـدول اسـتهلاكا للقمـح عالميًـا؛ إذ يقـدر حجـم اسـتهلاكها بنحـو 20.6 مليـون طـن متـري سـنويًا بمـا يمثـل 2.6% مـن إجمالـي الاسـتهلاك العالمـي، وفقًـا لبيانـات وزارة الزراعـة الأمريكيـة. وتسـتورد الدولـة حوالـي 12 مليـون طـن سـنويًا للقطاعيـن الحكومـي والخـاص وهـو مـا يمثـل نحـو 58.3% مـن

قيمة الاستهلاك المحلي، بما يعني أن الإنتاج المحلي لا يغطي نصف الاستهلاك المحلي للسلعة الأساسية الأكثر استهلاكًا من قبل المواطنين.

وفيما يتعلق بحصة القمح المنتجة محليًا، فقد رفعت الدولة سعر توريد القمح من 875 جنيه/إردب عام 2022/2021 إلى 2000 جنيه/إردب عام 2024؛ استجابة منها لمطالب المزارعين ومراعاة لارتفاع تكاليف الإنتاج من ارتفاع أجور العمالة وإيجارات الأراضي الزراعية وتأجير آلات الحرث والري، وغيرها.

شكل (٦): تطور سعر توريد القمح (جنيه/إردب)

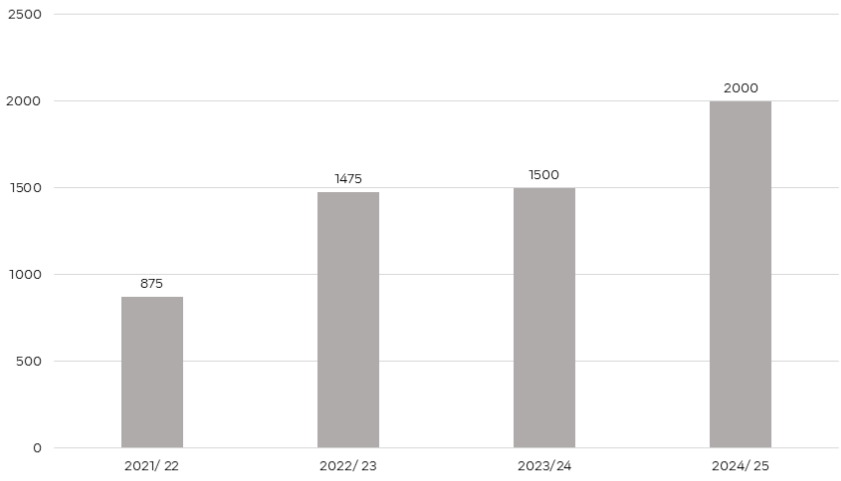

ومن جهة أخرى، فإنه يلاحظ تراجع الكمية الموردة من القمح للحكومة من 4200 ألف طن عام 2022/2021 إلى 3800 ألف طن عام 2023/2022 بنسبة 9.5% عام 2023 مقارنة بعام 2022، وذلك على الرغم من ارتفاع سعر التوريد.

أما فيما يتعلق بالحصة المستوردة، فيلاحظ تراجع كميتها من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وتعد روسيا وفرنسا ورومانيا هم أبرز المصدرين للقمح إلى مصر، لا سيما بعد تراجع واردات القمح من أوكرانيا نتيجة تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الإنتاج الزراعي في أوكرانيا، واضطراب عملية التجارة بالموانئ الأوكرانية.

وعلى صعيد الاستهلاك المحلي من القمح، فقد ارتفع إجمالي المتاح للاستهلاك المحلي والغذاء من 16.3 مليون طن عام 2022/2021 إلى 16.6 مليون طن عام 2023/2022، ويتوقع ارتفاعه إلى 20.4 مليون طن عام 2024 مع زيادة معدل النمو السكاني وارتفاع أعداد اللاجئين إلى مصر.

فلسفة قضية الدعم والتأثير المتوقع لقرار رفع دعم الخبز

يرتبط الدعم بتحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة، مثل عدالة توزيع الدخول ومواجهة الفقر، فضلًا عن دوره في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، بالإضافة إلى تأثيره الاقتصادي على عجز الموازنة العامة للدولة. ومنذ عام 2014 وضعت الدولة خطة لإعادة هيكلة منظومة الدعم بالكامل لضمان وصوله إلى مستحقيه من جهة، وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من جهة أخرى.

وبصفة عامة يتوزع إجمالي الدعم بموازنة الدولة بين خمسة أنواع مختلفة؛ تتمثل في: الدعم السلعي، والدعم والمنح

للخدمات الاجتماعية، والدعم والمنح للخدمات الاقتصادية، والدعم والمنح لمجالات التنمية، والاعتمادات الإجمالية واحتياطيات الدعم. وينقسم الدعم السلعي إلى دعم السلع التموينية، ودعم المزارعين، ودعم المواد البترولية، ودعم الكهرباء، ودعم الأدوية وألبان الأطفال، ودعم شركات المياه. ويتمثل دعم السلع التموينية في دعم دقيق المستودعات، ورغيف الخبز، ودعم سلع البطاقة التموينية. وقد تم ربط توزيع الخبز المدعم بالبطاقات الذكية بحيث أصبح للفرد حصة يومية من الخبز وهي 5 أرغفة يوميًا مقيدة بالبطاقة بقيمة 5 قروش للرغيف الواحد، وإذا لم يتم استهلاك الحصة بالكامل يتم تحويل الخبز إلى سلع نقاط الخبز.

وبدءًا من الأول من يونيو الجاري، أعلنت الدولة رفع سعر رغيف الخبز المدعم من خمسة قروش إلى عشرين قرشا، بما يمثل 16% من تكلفة إنتاج الرغيف والتي تبلغ 125 قرشًا، وهو الأمر الذي يعني عدم إلغاء الدعم بالكامل، ويدلل على ذلك تخصيص 125 مليار جنيه لدعم الخبز في موازنة العام المالي 2024/2025.

وعلى الرغم من تحمل الدولة لأعباء مالية متزايدة نتيجة دعم الخبز، إلا أن تخفيض دعم الخبز يمثل زيادة الأعباء على المواطنين من محدودي الدخل، لا سيما في ظل ظروف اقتصادية صعبة تمر بها الدولة. وتحمل تلك المعضلة في طياتها اختلالات هيكلية تواجه منظومة إنتاج القمح؛ إذ يلاحظ أن الإنتاج المحلي من القمح يغطي ما يقدر بنحو 41.7% من قيمة الاستهلاك، وتستهدف الدولة تحقيق 70% من اكتفائها الذاتي من القمح بحلول 2030. وهو ما يعني وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك يعرض الدولة لمخاطر استيراد

سلعة أساسية كاضطراب الأحوال الجوية، وتراجع الإنتاج بالدول المنتجة، والصراعات والحروب، واضطراب حركة التجارة، وارتفاع الأسعار العالمية، ومخاطر سعر الصرف، وغيرها. ويلاحظ أن الفترة الحالية تشهد كافة تلك التحديات، بما يزيد من تعقد الأوضاع وزيادة الأعباء على المواطن والدولة.

ومن جهة أخرى، فإن الإنتاج المحلي مكبل بالعديد من التحديات التي تحد من ارتفاعه، فقد ارتفعت تكاليف إنتاج فدان القمح من حوالي 14 ألف جنيه في عام 2022/2021 إلى نحو 17 ألف جنيه عام 2023/2022 بنسبة زيادة بلغت نحو 20%، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع قيمة إيجار فدان القمح والتي تقدر بحوالي4.7 آلاف جنيه عام 2023/2022 بما يمثل نحو 27.7% من إجمالي تكاليف إنتاج فدان القمح، ذلك بالإضافة إلى تكلفة العمالة وخدمة الآلات والسماد الكيماوي والتي تقدر بنحو 54% من إجمالي تكاليف إنتاج فدان القمح، وبصفة عامة فقد بلغت إجمالي تكاليف إنتاج فدان القمح حوالي 22 ألف جنيه عام 2024/2023 بنسبة زيادة تبلغ 31.4% عن مثيلها عام 2023/2022. ولعل ذلك يفسر تراجع المساحة المزروعة بالقمح إلى 3.2 ملايين فدان عام 2023/2022 بالمقارنة بنحو 3.4 ملايين فدان العام السابق له.

ومن جهة أخرى، فقد سبقت الإشارة إلى ارتباط الدعم بالأهداف الاجتماعية للدولة مثل تحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر، وهنا تجب التفرقة بين أنواع الدعم، فهناك الدعم العيني والذي يقدم في صورة دعم سلعة ما مثل دعم الخبز، والدعم النقدي الذي يقدم في صورة مبالغ نقدية. وتشير الخبرات الدولية إلى أهمية التحول من الدعم العيني إلى النقدي لتعدد

السلبيات المترتبة عليه مثل ارتفاع الهدر في السلع المدعمة، وعدم ضمان وصوله لمستحقيه، وارتباطه بالفساد مع صعوبة الرقابة، ومن ثَمّ فهو يحيد عن أهدافه على الرغم من تحميل ميزانية الدولة بأعباء مالية. ومن جهة أخرى، فقد أثبتت الأدبيات الاقتصادية والخبرات الدولية أن الدعم النقدي هو الأكثر كفاءة والأقل فسادًا، فضلًا عن أنه يتناسب بدرجة أكبر مع الدول التي يرتفع فيها الميل الحدي للاستهلاك. وهنا ينتظر المواطن المصري توضيح الدولة لخطتها في إعادة توجيه مخصصات الدعم بما يراعي أهداف الدولة ومصلحة المواطن في ضوء معايير الكفاءة والعدالة.

مقالات تحليلية

قراءة في الاقتصاد المصري بعد أكثر من شهرين من التعويم

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في آخر الربع الأول من 2024 قررت الحكومة المصرية تنفيذ سياسة تعويم الجنيه المصري بالاتفاق مع البنك المركزي المصري ووفقًا لقرار ورؤية لجنة السياسات النقدية كخطوة إيجابية وجدية تهدف إلى معالجة الاختلالات الناجمة عن عدة أزمات على جميع المستويات سواء عالمية أو إقليمية أو محلية، وأيضًا كخطوة في برنامج الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي بهدف تحسين كفاءة السوق المالي المصري وسد الفجوات وجذب الاستثمارات وتحسين الوضع العام.

وبعد مرور أكثر من شهرين على خطوات الإصلاح السريع والجريء من المهم القراءة في التأثيرات التي نتجت عن هذا القرار من جوانب اقتصادية مختلفة فتمكنت العملة من استعادة قوتها من خلال تصفية الأعمال المتراكمة، والقضاء على السوق الموازية بشكل واضح وجلي، وقد تمت إعادة بناء الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بشكل كبير، مع الحفاظ على مركز صافي الأصول الأجنبية وهذا وفقًا لتقارير البنك المركزي المصري

المصدرة في نهاية شهر مايو 2024 حيث أظهرت التقارير أيضًا استعادة احتياطيات النقد الأجنبي واقتراب إجمالي احتياطيات العملات الأجنبية في البلاد من مستوى 60 مليار دولار أمريكي.

النظرة الإيجابية للجنيه المصري لا تزال قائمة:

على الرغم من الضغوط الملحوظة على الحساب الجاري وعدم الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي الذي بالطبع يؤثر في إيرادات البلاد من قناة السويس والسياحة، فإن المؤشرات لا تظهر القلق على الجنيه المصري في هذه المرحلة، مع الأخذ في الاعتبار بالمستويات الجيدة للتدفقات من المصادر الأخرى (صفقة رأس الحكمة وتدفقات المحفظة).

تدفقات العملات الأجنبية منذ التعويم

صفقة رأس الحكمة، إلى جانب تعويم الجنيه المصري، إلى التطبيع السريع لأسواق العملات الأجنبية.

وشهد سوق ما بين البنوك عودة قوية وسريعة، مع تدفقات قوية للمحافظ الاستثمارية وتعزيز السيولة في السوق عبر القنوات الرسمية. وقد تم تداول 17 مليار دولار أمريكي في السوق خلال 43 يوم عمل، مع متوسط حجم التداول اليومي الذي يبلغ 400 مليون دولار أمريكي. وسمحت السيولة، التي تم تعزيزها بسرعة للسوق بتصفية العديد من الأعمال المتراكمة في سوق العملات الأجنبية.

كما قامت الحكومة، من خلال سوق ما بين البنوك، بسداد 15-20% من المتأخرات المستحقة للبنك وشركات النفط العالمية.

مشهد مختلف للتدفقات مقارنة بعام 2016

إحدى الملحوظات المثيرة للاهتمام هنا هي التناقض الصارخ في تسلسل تدفقات العملات الأجنبية في تعويم 2024 بالمقارنة مع تخفيض عام 2016.

ففي 2016 كان المصريون أول من قام بضخ التدفقات، التي غمرت النظام بالعملة الأجنبية وفي المقابل، أخذ المستثمرون الأجانب بضعة أشهر لبناء الثقة في السوق المحلية وضخ تدفقات النقدية.

عكس الوضع حاليًا وفي تعويم عام 2024، كان تسلسل تدفقات العملات الأجنبية عكس ذلك إلى حد كبير، حيث كان المستثمرون الأجانب هم أول من ضخ تدفقات كبيرة تبدأ فعليًا من يوم التعويم. التدفقات المقدرة من الخارج.

في الواقع، تظهر بيانات الودائع لشهر مارس 2024 وتيرة بطيئة إلى حد ما في التخلص من الدولار من قبل المصريين، بينما زادت الودائع بالعملة الأجنبية بالفعل في مارس 2024.

ملاحظات على أداء الجنيه المصري

وبالنظر إلى أنماط تداول الجنيه المصري منذ التعويم، نلاحظ ملاحظتين رئيسيتين تستحقان التنبيه:

أولًا: يبدو أن السلطات لا تميل نحو قوة الجنيه المصري بشكل ملحو ظ

وقد شهدت قيمة الجنيه ارتفاعًا ضعيفًا إلى حد ما، مقارنة بالتدفقات القوية التي تمت خلال تلك الفترة ومن المرجح أن سبب ذلك يرجع إلى اتجاه السلطات لإعادة بناء الميزانية العمومية للعملات الأجنبية للقطاع المصرفي بشكل قوي.

ثانيًا: يُظهر الجنيه المصري أداءً مرنًا إلى حد ما

يظهر أداء الجنيه مرونة وإن كانت طفيفة، ولكن لا يمكن إنكارها مع طلبات المستثمرين وهو ما يعد خروجًا عن الاتجاه السابق والحفاظ على سعر موحد رغم الظروف الاقتصادية المحيطة على عكس ما حدث في جميع حلقات تدفقات المحافظ الاستثمارية بين عامي 2018 و2022.

التحديات الموجهة للجنيه المصري خلال الفترة القادمة

من خلال ما سبق وذكر أعلاه يظهر أن الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري لا يزال يحتفظ بارتفاع إيجابي ويظهر أيضًا أن ما يواجه الجنيه المصري مخاطر صعودية، ولكنها على المدى الطويل قد تحدث بعد عامين أو ثلاثة أعوام، ولكن على المدى المتوسط والقصير من الواضح عدم التحرك في نطاقات واسعة صعودًا أو هبوطًا.

ما المخاطر التي تواجه الجنيه المصري:

- تتمثل المخاطر فيما قد يتعرض له الجنيه المصري من ضغوط لاستمرار تلبية احتياجات الاستيراد مع زيادة الطلب، على السلع الاستهلاكية تامة الصنع. بالإضافة إلى توفر السيولة بالجنيه المصري خلال الفترة القادمة نتيجة للتدفقات النقدية بالعملة المحلية والتي من المنتظر أن تظهر خلال الفترة القادمة نتيجة لصفقة رأس الحكمة والتي نتجت عن مبادلة الديون.

ولكن من الواجب الإشارة هنا إلى أن البنك المركزي المصري قام خلال الشهرين السابقين بسحب سيولة بالجنيه المصري من البنوك؛ مما ينم عن إدراكه خطر تضخم العملة المحلية والتي من الممكن عدم السيطرة عليها بسهولة هذه المرة.

- بالإضافة إلى ذلك يأتي وضع الديون وسط خلفية خارجية صعبة إلى حد ما، مع عدم الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي.

- إن انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي، على النقيض من الارتفاع المستمر في الاستهلاك، يؤثر بشكل كبير في التوازن الخارجي للبلاد.

- **العوامل الإقليمية** بالإضافة إلى ما سبق، يؤدي التصعيد الجيوسياسي إلى تزايد عدم الاستقرار في البحر الأحمر؛ مما يؤدي إلى إضعاف إيرادات قناة السويس. وذلك بالتزامن مع تراجع النشاط السياحي في مصر وذلك وفقًا لوكالات الأبحاث العالمية وصندوق النقد الدولي.

ويجب التنويه هنا أن الوضع مختلف عن السابق فهو أكثر عنفًا

فبالمقارنة مع الوضع عام 2016 و2018 وفي ظل هذه التحديات الصعبة والتي لا شك في خطورتها، يفتقر الاقتصاد السهولة والدعم بالمقارنة مع برنامج صندوق النقد الدولي لعام 2016؛ حيث كان الاقتصاد نسبيًا في حال أفضل في ظل انتعاش السياحة وتوفر تحويلات المصريين بالخارج واستقرار الأوضاع الجيوسياسية فهذه المرة لا توجد ثمار سهلة.

رغم كل ما سبق، ولكن هناك إيجابيات

نلاحظ أن هذه التحديات يمكن التحكم فيها في هذه المرحلة، حيث تمتلك البلاد ما يكفي من العملات الأجنبية والسيولة اللازمة للتعامل مع مثل هذه الضغوط. ولذلك، كما سبقت الإشارة أعلاه أن الخطر على المدى الطويل وبمجرد إزالة بعض المخاطر الجيوسياسية قد يتم إزالة ضغوط كبيرة أمام الجنيه المصري بشكل عام على جميع النطاقات الزمنية.

وخلاصة القول هنا بعد مرور شهرين على قرار التعويم للجنيه المصري، يمكن القول إن الاقتصاد المصري يشهد تحولًا ملحوظًا وأداءً أفضل عن التخفيض السابق، وذلك مع تحسن في التدفقات ودخول استثمارات أجنبية وعربية مع تحرك جيد لسعر الصرف صعودًا وهبوطًا رغم التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد من تضخم للعملة المحلية وعدم استقرار خارجي إقليمي، والاستمرار على تلك الخطوات يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام وعلى جميع النطاقات الزمنية، وهذا يظهر في أداء الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك المركزي المصري.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg